

التدريب على مكافحة الفساد في مجال المشتريات IACA وزارة الداخلية في مملكة البحرين

البروفيسور كريستوفر يوكينز
الثلاثاء، 5 ديسمبر 2023

3 - 7 ديسمبر 2023، المنامة

المقدمات

كريستوفر يوكينز

لين ديفيد أستاذ باحث في قانون المشتريات الحكومية، كلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن، واشنطن، واشنطن العاصمة

تأسس برنامج قانون المشتريات الحكومية بجامعة جورج واشنطن في عام 1960
مستشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية لمراجعة قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي

عقود من الخبرة العملية في الممارسة الحكومية والخاصة، بما في ذلك التحقيقات والمتابعة

محاضر وأستاذ زائر - جامعة تورينو وجامعة باريس - نانثير



Public Procurement International

A resource on public procurement practice, policy and law, from around the globe.

Training for Moldovan Procurement Officials – New York City

Bahrain — Training in Fighting Corruption in Public Procurement

Webinar — Procurement and Anti-Corruption Efforts: An Update from Brazil

GW Law Model Procurement Code Seminar – Students Present Reform Proposals

UNCITRAL Model Law on Public Procurement

American Bar Association (ABA) Model Procurement Code (MPC) – Materials

Congress Commissions Bid



Bahrain — Training in Fighting Corruption in Public Procurement – البحرين- التدريب على مكافحة الفساد في المشتريات العامة

<https://publicprocurementinternational.com/bahrain-anti-corruption-in-procurement-training/>

Agenda –Final 3 Days

الثلاثاء – 5 ديسمبر 2023

- الجلسة 1: 9:00 - 10:30 - دورة المشتريات الحكومية ومخاطر الفساد
الجلسة 2: 10:45 - 12:15 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة 9
الجلسة 3: 12:30 - 13:30 - المشتريات الإلكترونية - نشاط جماعي
(يجب الانتهاء من الجلسة الساعة 13:15 (دورة -28COP))

الأربعاء – 6 ديسمبر 2023

- الجلسة 1: 9:00-10:30 - استراتيجيات الوقاية من الفساد
الجلسة 2: 10:45-12:15 - تضارب المصالح
الجلسة 3: 12:30-13:30 - نشاط جماعي

الخميس – 7 ديسمبر 2023

- الجلسة 1: 9:00-10:30 - نشاط جماعي - دراسة حالة متعلقة بالمتابعة
الجلسة 2: 10:45-12:15 - العروض التقديمية - دراسة حالة (أعلاه)
الجلسة 3: 12:30-13:30 - الشهادات

الجلسة 1 - دورة
المشتريات الحكومية
ومخاطر الفساد

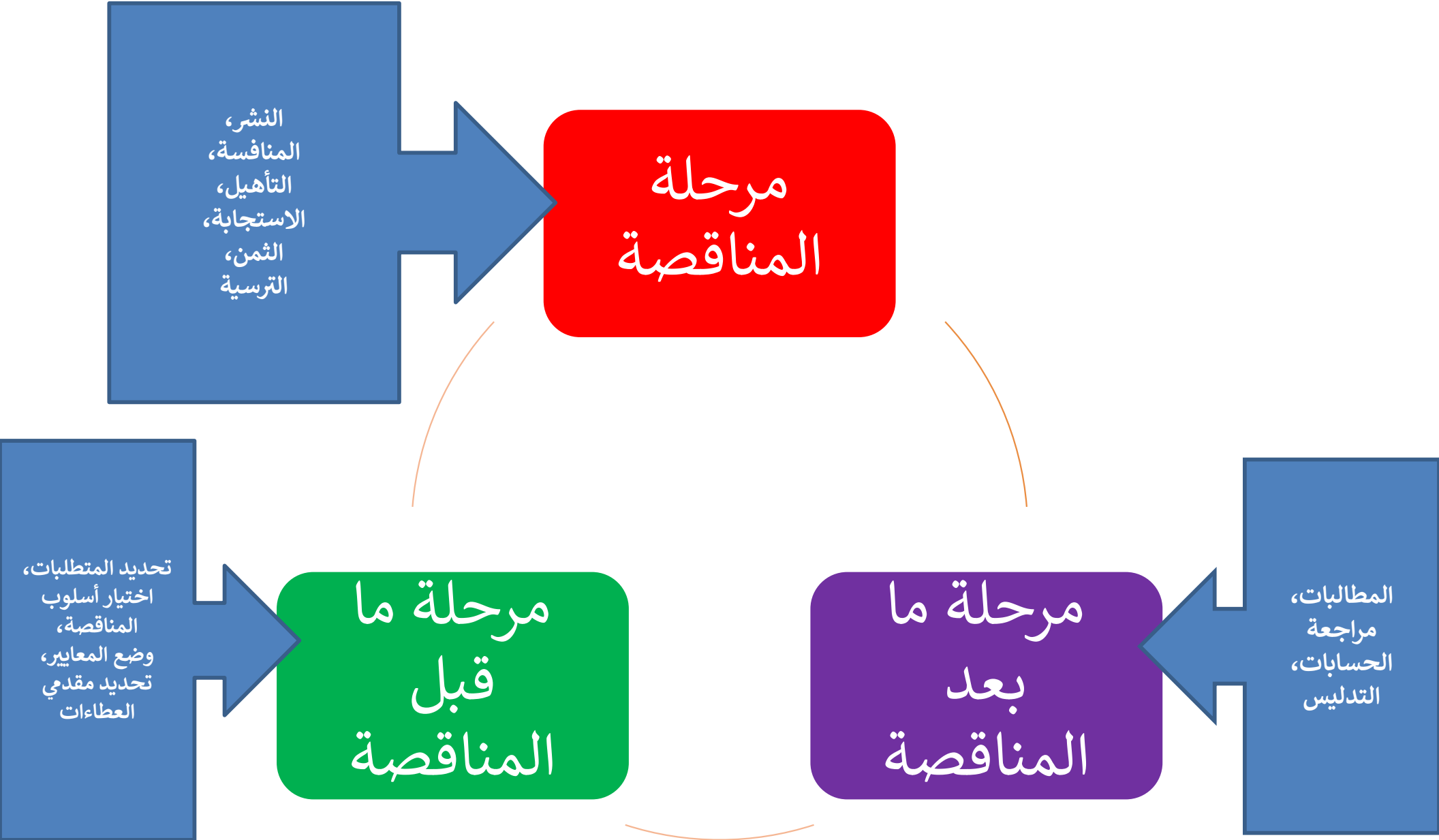
مراحل المشتريات

مرحلة
المناقصة

مرحلة ما
قبل
المناقصة

مرحلة ما
بعد
المناقصة

دورة المشتريات



إدارة أصحاب المصلحة
في المشتريات العامة:
إعادة النظر في
استراتيجية التمويل
المشترك في ولاية
ريفرز ، نيجيريا

سوالا وارميت

على ssrn.com



© Source – TrackaNG twitter page

Figure 6: A Multi-million Naira Primary health care facility in Delta State, Nigeria, abandoned since 2016



© Source – TrackaNG twitter page

Figure 7: Rural electrification project in Oyo State. Awarded at 100 million Naira in 2020 but abandoned.

Figure 3: Abandoned monorail project in Port Harcourt



© Source – Ymonitor¹³⁴

هل هذه الأشكال
هي "الأشكال
التقليدية"
للفساد
أم شيء أوسع؟

قانون البحرين رقم (36):
المادة 65: يحظر على المورد أو المقاول القيام بأي
من الأفعال الآتية:
(أ) التأثير على نتائج المناقصة أو قرار الترسية
بهدف إزالة المنافسة كتقديم الرشاوى والإغراءات
لأي موظف في الجهة المشتريّة أو المجلس أو أية
جهة حكومية.
(ب) الحصول على معلومات عن المناقصة بطرق
غير مشروعة.
(ج) التواطؤ مع المقاولين أو الموردين المشاركين في
المناقصة.
(د) القيام بأية ممارسات تؤدي إلى الإحتكار.

الأساليب الرئيسية للمنافسة

إجراءات
المناقصة
المفتوحة

الإجراءات
المقيدة

الإجراءات
التفاوضية

المصدر
الوحيد

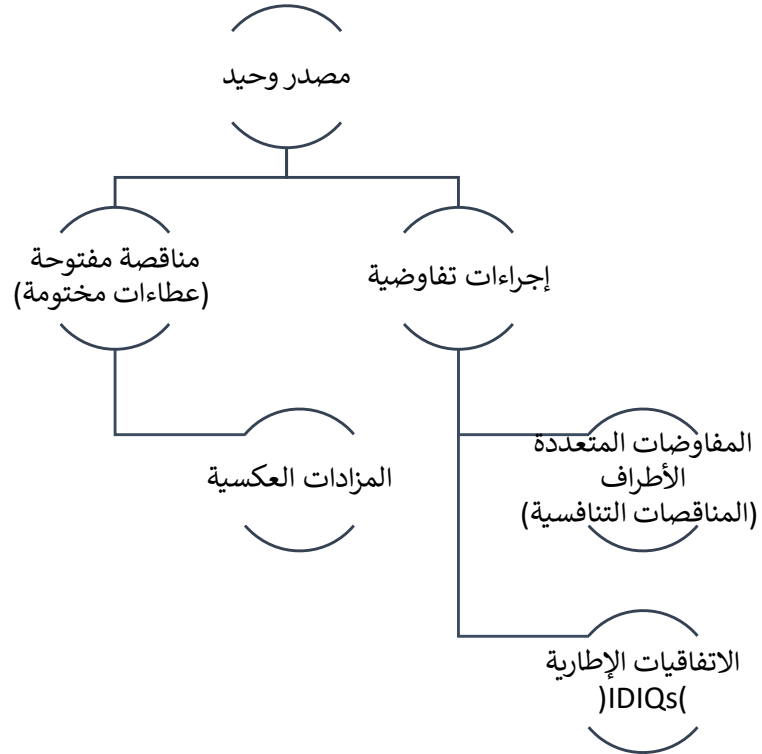
الأساليب المسموح بها في مملكة البحرين - القانون رقم (36)، المادة 4

يكون التعاقد على شراء السلع أو الإنشاءات بأسلوب المناقصة العامة، ومع ذلك يجوز للجهة المشتريّة بقرار مسبب من مجلس المناقصات التعاقد بأحد الأساليب الآتية :

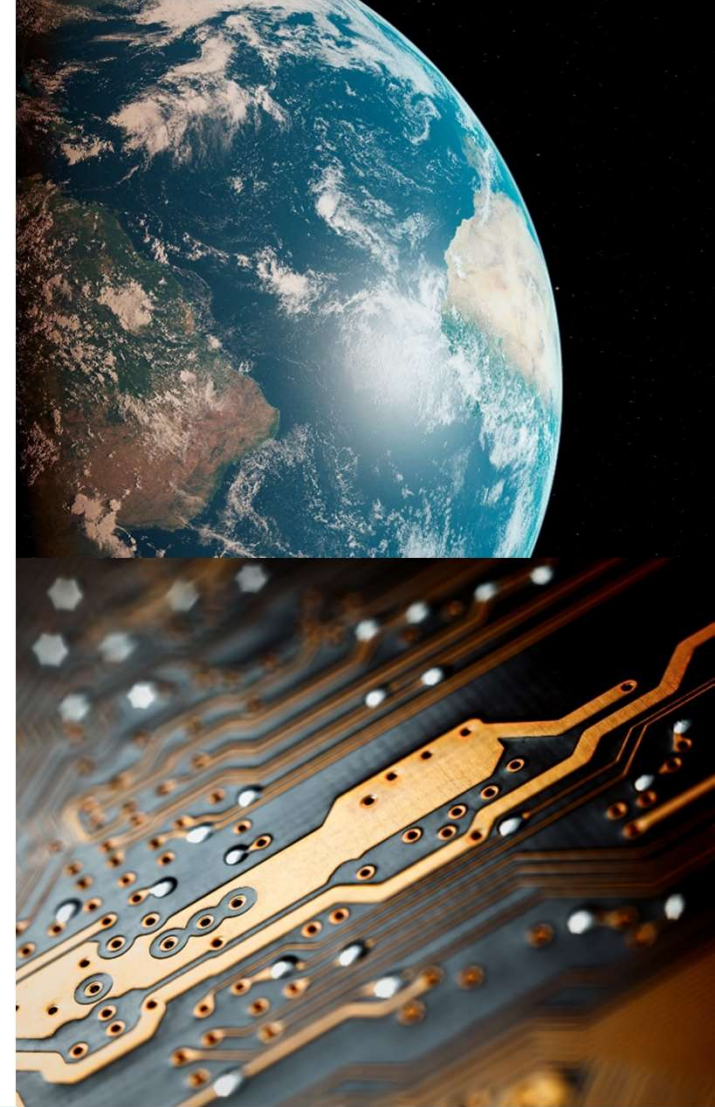
- أ. المناقصة على مرحلتين
- ب. المناقصة المحدودة .
- ج. التفاوض التنافسي (الممارسة)
- د. الشراء المباشر (الشراء من مصدر واحد)
- هـ. طلب تقديم اقتراحات .

ويكون التعاقد بشأن الخدمات عن طريق طلب تقديم الإقتراحات، ومع ذلك يجوز بقرار من المجلس التعاقد بشأنها بإحدى الأساليب السابقة. وتسري على الأساليب المنصوص عليها في هذه المادة، القواعد والشروط والأحكام والإجراءات الخاصة بالمناقصات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.

تطور المشتريات

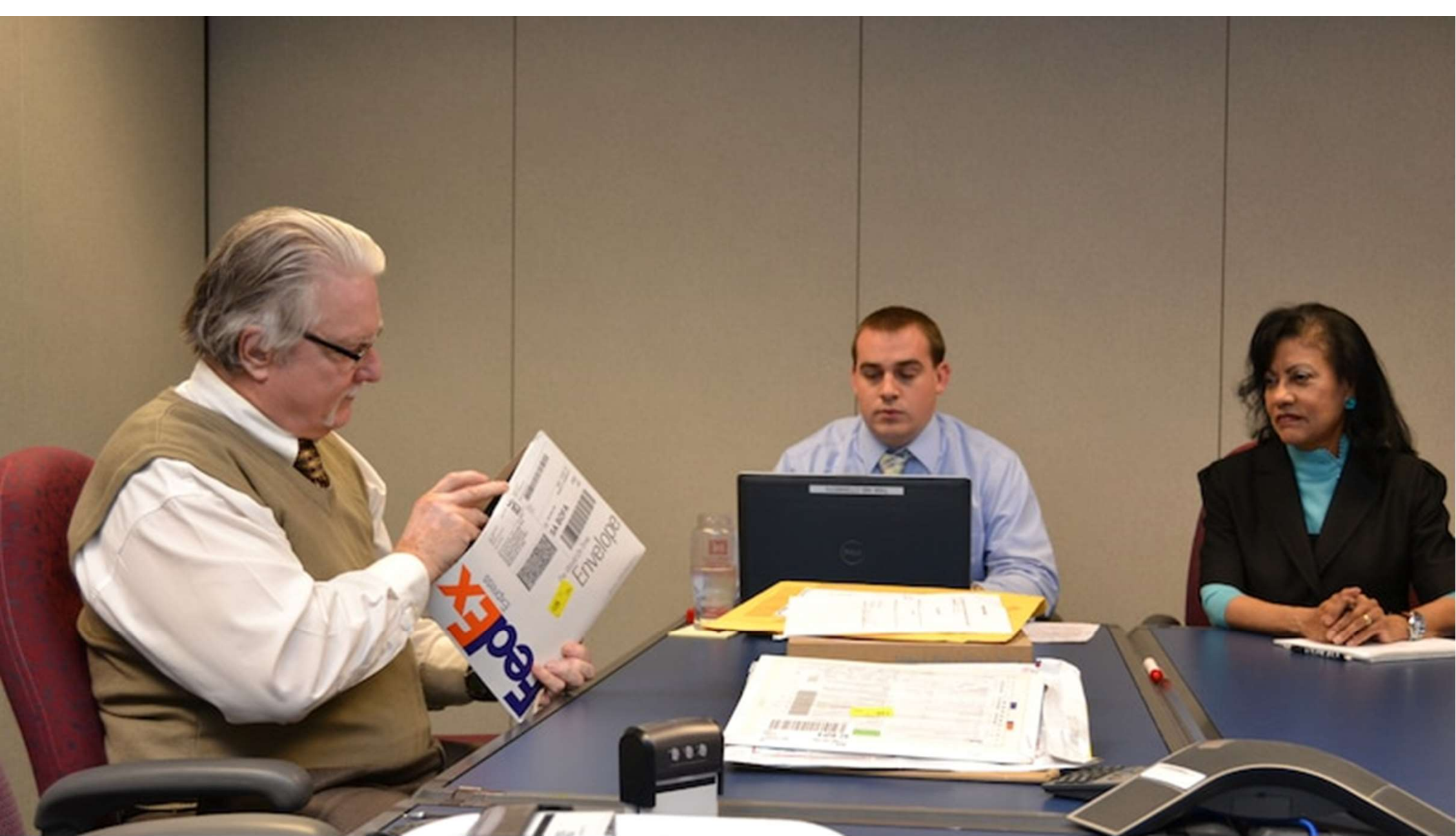


أفضل قيمة



المصدر الوحيد

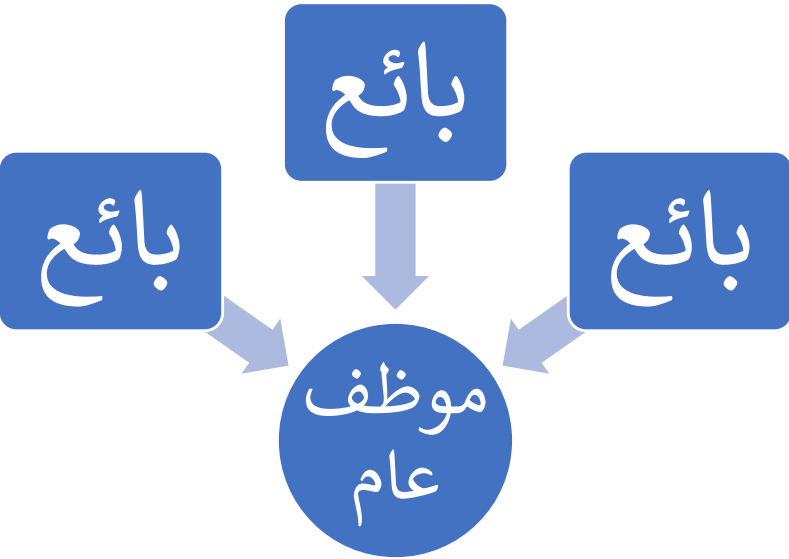




مناقصة مفتوحة - عطاءات مختومة

المفاوضات المتعددة الأطراف

"الحوار التنافسي" أو "المفاوضات التنافسية"



القانون البحريني رقم 36 يمنع المفاوضات المادة (33) لكن . . .

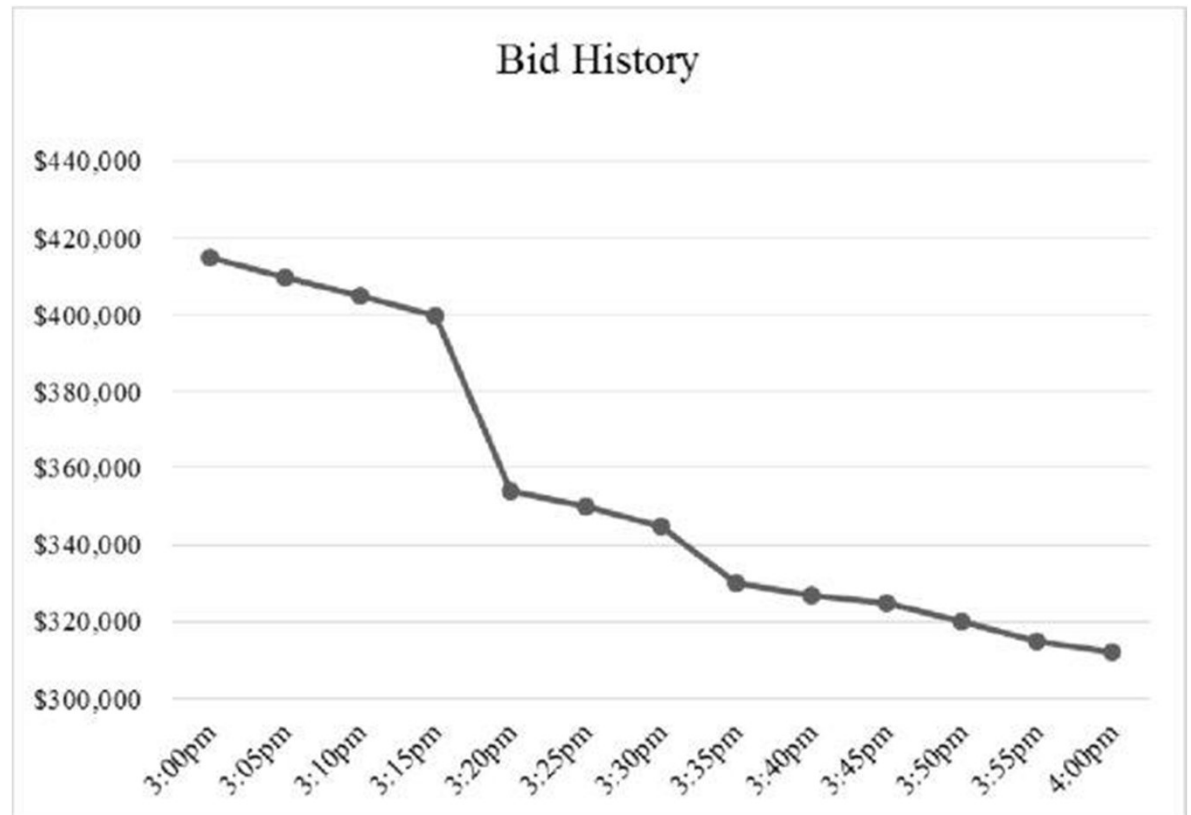
لا يجوز إنشاء المعلومات المتعلقة بفحص العطاءات وتقييمها والمقارنة بينها قبل الترسية، على أنه يجوز لذوى الشأن الإطلاع على سجل إجراءات الشراء في الأحوال المقررة قانوناً. ولا يجوز للجهة المتصرفة الدخول في مفاوضات مع أي مورد أو مقاول بشأن عطائه وخاصة فيما يتعلق بالسعر، على أنه يجوز بعد موافقة المجلس التفاوض مع صاحب العطاء الأفضل شروطاً والأقل سعراً للنزول بسعره إلى أدنى سعر ممكن إذا كان سعر عطائه أعلى من التكلفة التقديرية المخصصة للشراء وذلك دون إخلال بالشروط والمواصفات المنصوص عليها في وثائق المناقصة. ويجب الرجوع إلى المجلس بنتيجة التفاوض. وفي جميع الأحوال يكون للمجلس القرار الأخير بهذا الخصوص.

لكن:

تنص المادة (47) على أن: تجرى الجهة المشتريّة - في حالة إتباع إجراءات الممارسة - من خلال لجنة يقرر المجلس تشكيلها، مفاوضات مع أصحاب العروض أو مندوبيهم، وعلى الجهة المشتريّة إبلاغ أصحاب العروض المشتركين في الممارسة بأية اشتراطات أو توجيهات أو وثائق أو معلومات ذات صلة بالممارسة.

و تنص المادة (49) على أن: تراعى السرية في المفاوضات بين الجهة المشتريّة وأصحاب العروض، ويحظر أن يكشف أي من الطرفين عن أية معلومات تقنية أو سعرية تتعلق بالمفاوضات بدون موافقة الطرف الآخر، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالإطلاع على سجل إجراءات الشراء المنصوص عليها في هذا القانون.

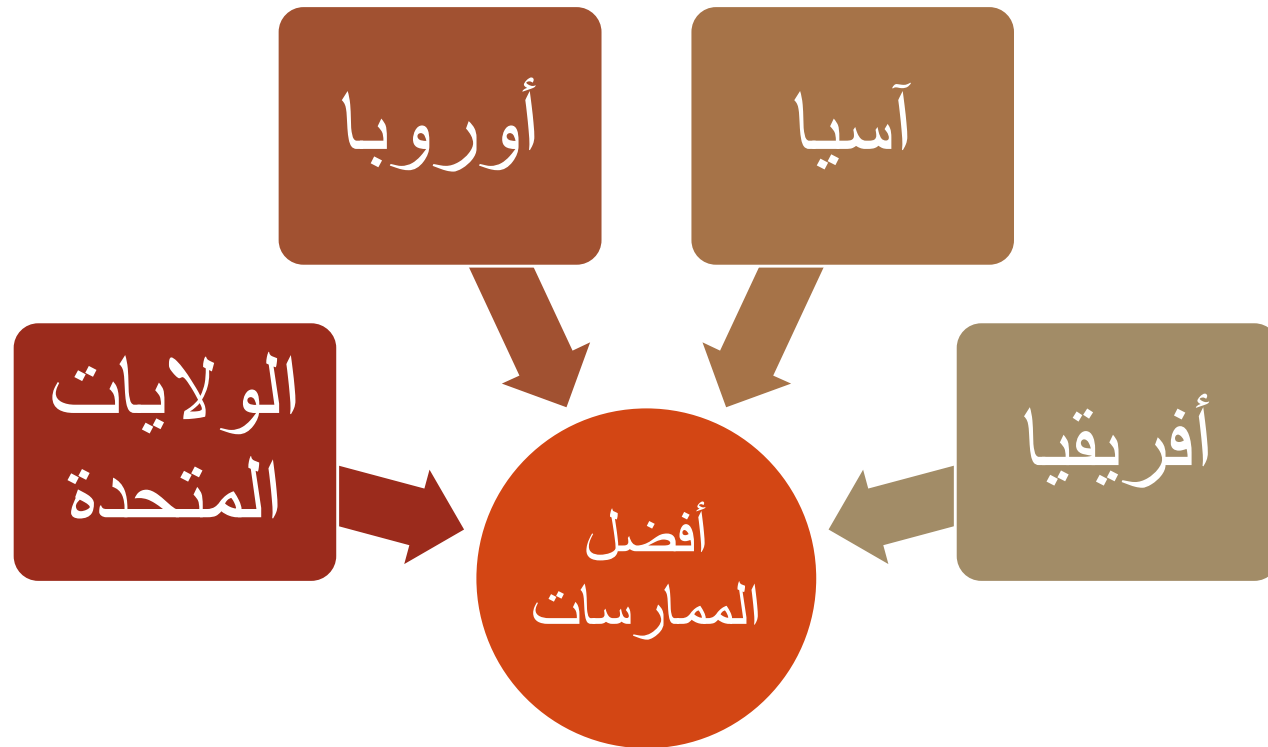
المزادات العكسية





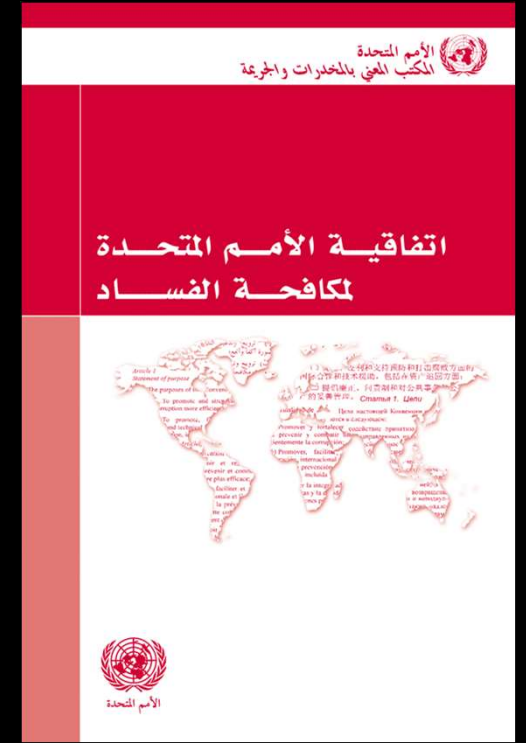
عقود "الاتفاقيات الإطارية"
أو عقود "التسليم غير
المحدد/الكمية غير
المحددة" (IDIQ)

التقارب: لائحة المشتريات



20	لائحة الاستحواذ الفيدرالي (FAR)	التوجيه الأوروبي بشأن المشتريات العامة /2014/24EU	إطار المشتريات للبنك الدولي	اتفاقية المشتريات الحكومية لمنظمة التجارة العالمية (2012)	قانون المشتريات النموذجي الخاص بنقابة المحامين الأمريكية (ABA)
التخطيط للشراء	Yellow	Green	Green	Green	Yellow
نشر الطلبات	Green	Green	Green	Green	Green
المزادات العكسية الإلكترونية	Red	Green	Light Green	Green	Red
مزايدة مختومة	Green	Green	Green	Green	Green
مفاوضات تنافسية	Green	Green	Light Green	Yellow	Green
الاتفاقيات الإطارية (IDIQs)	Green	Green	Green	Red	Red
نشر قرارات الترسية	Green	Green	Green	Green	Green
الاحتجاجات على قرارات الترسية	Green	Green	Yellow	Green	Green
الحرمان - الاستبعاد	Green	Yellow	Green	Red	Green
إدارة العقود	Green	Red	Red	Red	Yellow

الجلسة 2 – المادة (9) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: من المبادئ الأساسية لاتخاذ القرارات





UNODC

United Nations Office on Drugs and Crime

Guidebook on anti-corruption in public procurement
and the management of public finances

Good practices in ensuring
compliance with article 9
of the United Nations
Convention against Corruption

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المادة 9)

معلومات عامة

نشر شروط المشاركة ومعايير الاختيار

نشر المعايير الموضوعية والمقررة مسبقاً لاتخاذ القرار

الاحتجاج على العطاءات والتظلم

تدابير لمراقبة موظفي المشتريات - على سبيل المثال، القواعد والأنظمة

الشفافية، بما في ذلك الشفافية في الميزانية والمساءلة

قانون البحرين
رقم (36):
تنص المادة (34) على
أن: تقوم الجهة المشتريّة
أو اللجنة التي يكلفها
المجلس بتحليل
العطاءات، بإرسال
نسخة من نتائج التحليل
مرفقاً معها تأكيد كتابي
بتوفر الإعتمادات
المطلوبة للشراء في
الميزانية إلى المجلس
لإعتمادها.

المعايير الموضوعية في اتخاذ القرارات

المعايير الموضوعية في اتخاذ القرارات:
تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
على الموضوعية فيما يتعلق بمعايير اتخاذ
القرارات كأحد مبادئها الأساسية.
تشير الموضوعية في اتخاذ القرارات في
سياق المشتريات العامة إلى السعي (قدر
الإمكان) لتقليل أو إزالة الانحياز والإجحاف
والتقييمات الذاتية.

النزاهة

عدم التمييز

قانون البحرين رقم(36): المادة (35): يضع المجلس النظام الخاص بتحديد المعايير التي يتم على أساسها إجراء المقارنة بين العطاءات، على أن تكون هذه المعايير موضوعية وقابلة للتقدير الكمي، ويكون السعر هو المعيار الأساسي في حالة استيفاء المعايير الفنية والمعايير الأخرى.

ويجب أن تتضمن وثائق المناقصة المعايير التي تستند إليها الجهة المشتريّة لاختيار العطاء الفائز والوزن النسبي لتلك المعايير بما في ذلك وقت التنفيذ والصيانة والتشغيل وشروط الدفع، وغير ذلك من الضمانات الأخرى. ويجب إرساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شروطاً والأقل سعراً بعد توحيد أسس ومعايير المقارنة بين العطاءات، وذلك على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية. ويجوز للمجلس أن يطلب من صاحب العطاء الفائز إثبات أهليته من جديد، وإلا رفض عطاؤه في حالة عدم استجابته.

Impact of UNCAC

القواعد المنشورة

أنظمة التظلم

القواعد السلوكية

الحرمان/الاستبعاد

تدريب الموظفين

عناصر نظام الطعن في العطاءات - دانيال جوردون

إعادة النظر والتظلم

البحرين:
إعادة النظر أو التظلم أمام الجهة
المشتريّة أو مجلس المناقصات
أو المحكمة

أين في الحكومة؟

مدى نطاق
الاختصاص؟

من له الحق؟

الحدود الزمنية؟

الأدلة المسموح بها؟

المشتريات "قيد
الانتظار"؟

من الصعب الفوز
بالمناقصة؟

القوة من أجل
الإغاثة ذات
المغزى؟

أنظمة مملكة
البحرين: لا
يجوز إعادة
النظر في ما يلي:
(أ) عدم اختيار
طرق التعاقد
المنصوص
عليها في
القانون. (ب)
اختيار أساليب
الاختيار فيما
يتعلق بشراء
الخدمات.
(ج) تقييد
إجراءات التعاقد
على أساس
الجنسية.

المادة 56: يجوز
لأي مورد أو
مقاول قبل نفاذ
العقد، يدعي أنه
تعرض أو ربما
يتعرض لخسارة
أو ضرر بسبب
إخلال الجهة
المشتريّة.

المادة (57): يجوز للمورد أو المقاول أن يتقدم بتظلم إلى المجلس
في أي من الحالات الآتية: (أ) إذا استحال تقديم طلب إعادة النظر أو
قبوله بسبب نفاذ العقد؛ (ب) إذا صدر قرار برفض طلب إعادة النظر
صراحة أو ضمناً.

الجلسة 3 – المشتريات الإلكترونية

تقييم المشتريات الإلكترونية

أكثر فاعلية؟

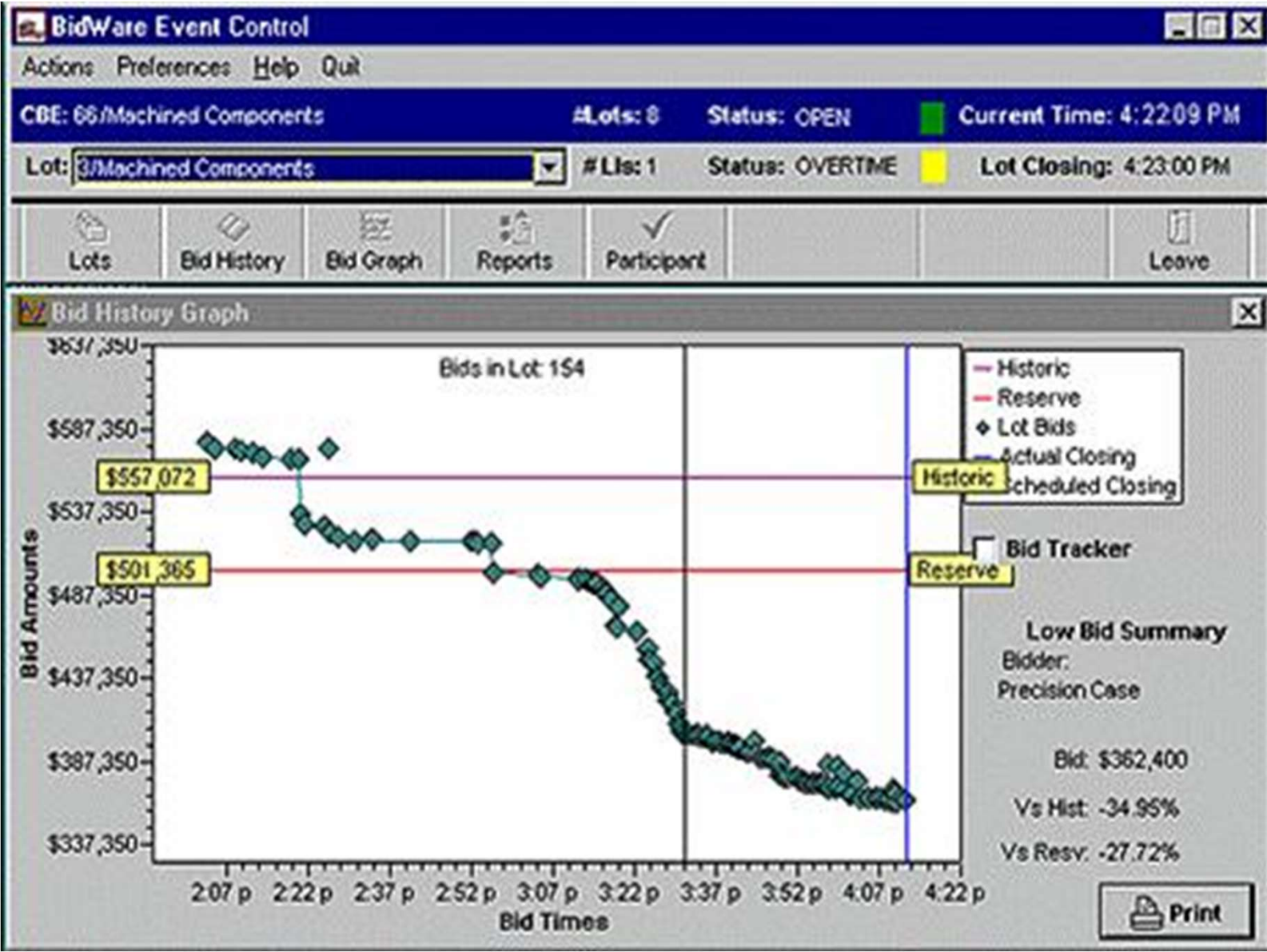
أكثر شفافية؟

تميزي؟

مصدر جاهز للدروس
المقارنة؟

ما هو المزداد العكسي؟





موقف النظام الأمريكي

المزادات العكسية

ديفيد أ. درابكين ، Esq

نظرة عامة

- لا يحظره القانون أو اللوائح
- أداة التسعير/الطلب
- السلع أو الخدمات السلعية
- تجربة GSA

موقف النظام الأمريكي

السلطة القانونية

لا توجد سلطة محددة للمزادات العكسية

لائحة الاستحواذ الفيدرالي 1.102:

"عند ممارسة المبادرة، يجوز لموظفي الحكومة في لجنة المناقصة أن يفترضوا أنه إذا كانت استراتيجية أو ممارسة أو سياسة أو إجراء معين يخدم مصلحة الحكومة على أفضل وجه ولم يتم تناوله لائحة الاستحواذ الفيدرالي، ولا يحظره القانون (النظام الأساسي أو السوابق القضائية)، أو الأمر التنفيذي أو أي لائحة أخرى، أن الاستراتيجية أو الممارسة أو السياسة أو الإجراء هي ممارسة مسموح بها للسلطة".

موقف النظام
الأمريكي

- السلع الأساسية
- الخدمات السلعية

تطبيق

موقف النظام الأمريكي

The U.S. Federal Procurement Rule on Reverse Auctions

قاعدة المشتريات الفيدرالية الأمريكية بشأن المزادات العكسية

تصنيف المزاد العكسي - سو أروسميث

- ويستند قرار إرساء المزاد الإلكتروني على أساس:
 - فقط على السعر، عند منح العقد لأقل سعر (النوع 1) ،
 - تقييم الجودة بالأول، ثم مزاد السعر المرجح (النوع 2)
 - بعد المزاد، يتم الوزن النسبي للجودة وأفضل قيمة (النوع 3)

اتفاقية المشتريات الحكومية لمنظمة
التجارة العالمية
بشأن المناقصات الإلكترونية

الاتفاقية المعدّلة تعرف المزايا العكسي الإلكتروني

المادة الأولى:

(هـ) المناقصة الإلكترونية تعني عملية
تكرارية تنطوي على استخدام وسائل
إلكترونية لكي يعرض الموردون إما
أسعاراً جديدة أو قيمة جديدة لعناصر
العطاء غير السعرية القابلة للقياس
الكمي والمتصلة بمعايير التقييم، أو
كليهما، مما يؤدي إلى ترتيب
العطاءات أو إعادة ترتيبها؛

المادة (14) بشأن المناقصات الإلكترونية

حيثما تعزم الجهة المشتريه إجراء عملية شراء مشمولة باستخدام مناقصة إلكترونية، يتعين على الجهة أن تزود كل مشارك، قبل بدء المناقصة الإلكترونية، بما يلي:

(أ) طريقة التقييم الآلي، بما في ذلك الصيغة الرياضية، التي تستند على معايير التقييم المبينة في وثائق العطاء والتي ستستخدم في الترتيب التلقائي أو إعادة الترتيب أثناء المناقصة؛

(ب) نتائج أي تقييم أولي لعناصر العطاء إذا كان إرساء العقد على أساس أفضل عطاء؛ و

(ج) أي معلومات أخرى ذات صلة بإجراء المناقصة.

وتنظم
الاتفاقية ...

قواعد المزاد الوهمي

- المواصفات تحفز إستراتيجية العطاءات في المزاد
- المزاد العلني لكل مناقصة وهمية
- تطبق قواعد الولايات المتحدة المتعلقة بالمزادات العكسية
- تطبق قواعد الولايات المتحدة المتعلقة بالطعن على العطاءات
- العطاءات المقدمة إلى مقدم المزاد؛ على أقل سعر
- الأستاذ هو مقدم المزاد والمحكم على حدٍ سواء

التدريب على مكافحة الفساد في مجال المشتريات IACA وزارة الداخلية في مملكة البحرين

البروفيسور كريستوفر يوكينز
اليوم 2 - الأربعاء 6 ديسمبر 2023

3 - 7 ديسمبر 2023، المنامة



INTERNATIONAL
ANTI-CORRUPTION
ACADEMY

جدول الأعمال – اليوم

- الأربعاء – 6 ديسمبر 2023
- الجلسة 1: استراتيجيات الوقاية من الفساد
- الجلسة 2: تضارب المصالح
- الجلسة 3: نشاط جماعي

الجلسة 1 - استراتيجيات الوقاية من الفساد في المشتريات العامة

أدوات لمكافحة الفساد



التعليق / الحرمان



امتثال الشركات



عمليات مراجعته الحسابات



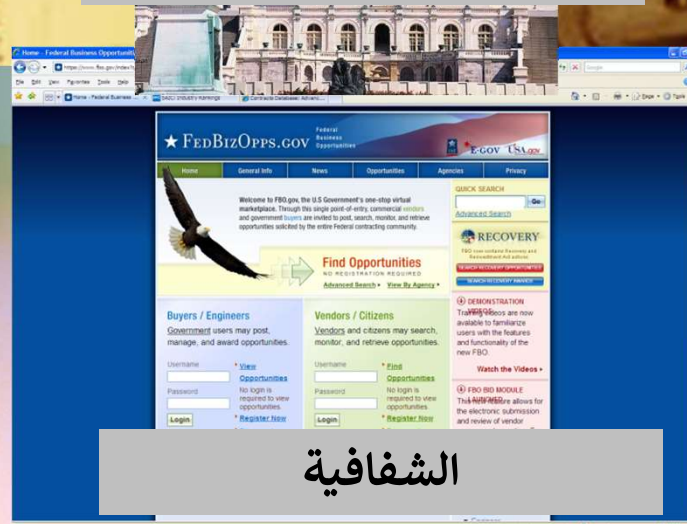
مجالس المناقصات والمزايدات



الأخلاق والقيم



الرقابة



الشفافية

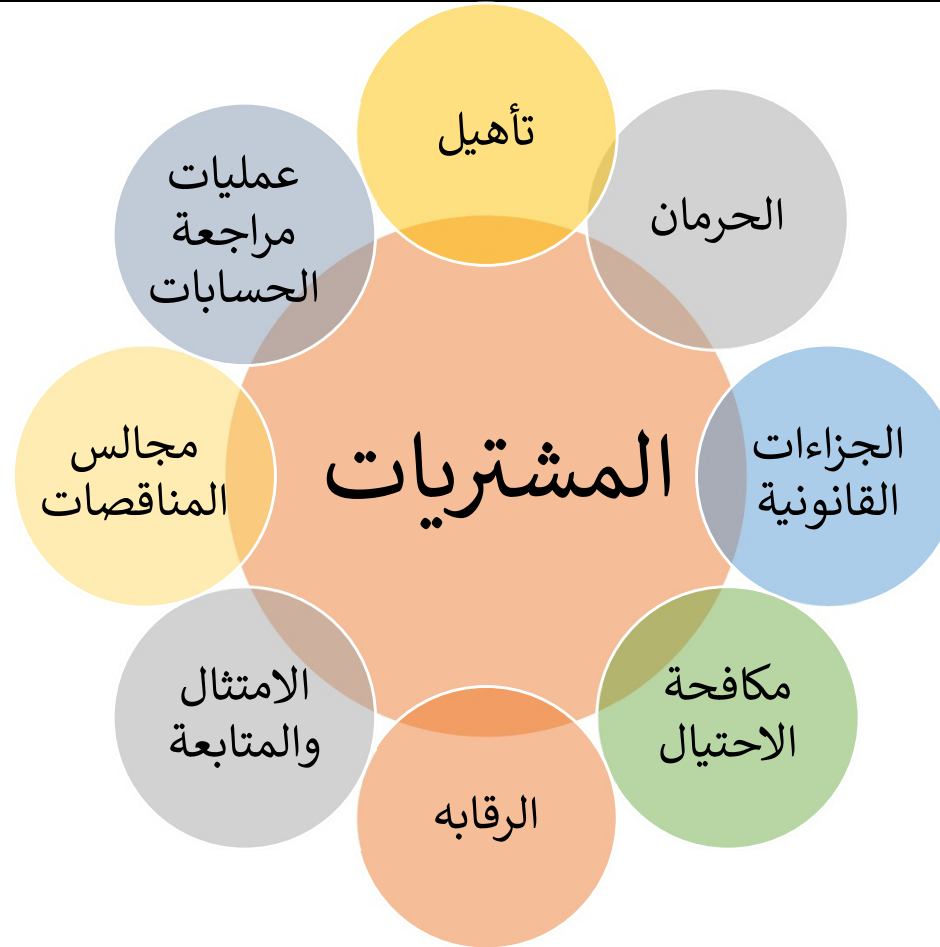


الطعون في العطاءات



جزاء القانونية

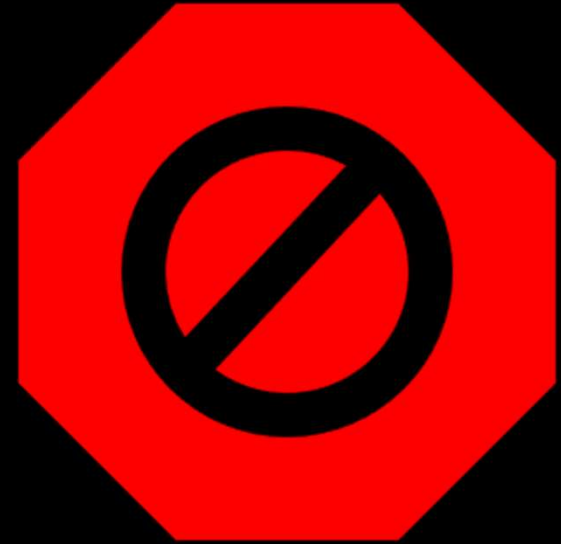
استراتيجيات مكافحة الفساد





الحرمان

- توسع نطاق تطبيقه في جميع أنحاء العالم
- تمديد تأهيل المقاول (عدم التأهيل)؟
- عقوبة أو قرار تجاري؟
استبعاد على أساس السمعة و / أو مخاطر تنفيذ العقد؟
- هل يجب على الدول الأخرى حرمان المورد أيضًا؟



تأهيل المقاول – قانون البحرين رقم (36)، المادة 6

يكون التعاقد على شراء السلع أو الإنشاءات أو الخدمات من موردين أو مقاولين تتوافر في شأنهم المقدرة المالية وشروط التأهيل والتصنيف على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية.

الجزاءات القانونية

- رشوة
- عطية
- مزية
- تضارب المصالح -
الشخصية و التنظيمية
"ظاهرة الباب الدوار"

الطعون في العطاءات

- الجهة
- الجهة المستقلة
- المحكمة

الهدف: معالجة الخطأ الذي تم القيام به لمقدم
العطاء الخاسر، أو الإنذار المبكر بفشل النظام؟

الأخلاق والقيم

- معالجة الهدايا، وتضارب المصالح، و"ظاهرة الباب الدوار" وما إلى ذلك.
- هل القواعد كافية؟
- قواعد إضافية أكثر صرامة لمسؤولي المشتريات؟ على سبيل المثال، لمعالجة سوء التعامل مع معلومات مقدمي العروض السرية؟

الرقابه

- تشريعية
- التحقيقات
- المجتمع
- التخطيط، والمنافسة، وما بعد الترسية



الامتثال

- امتثال الشركات
مقابل الحكومة
- المعايير العالمية
المشتركة



المجالس

أكثر صعوبة لإفساد العديد من صناعات القرار

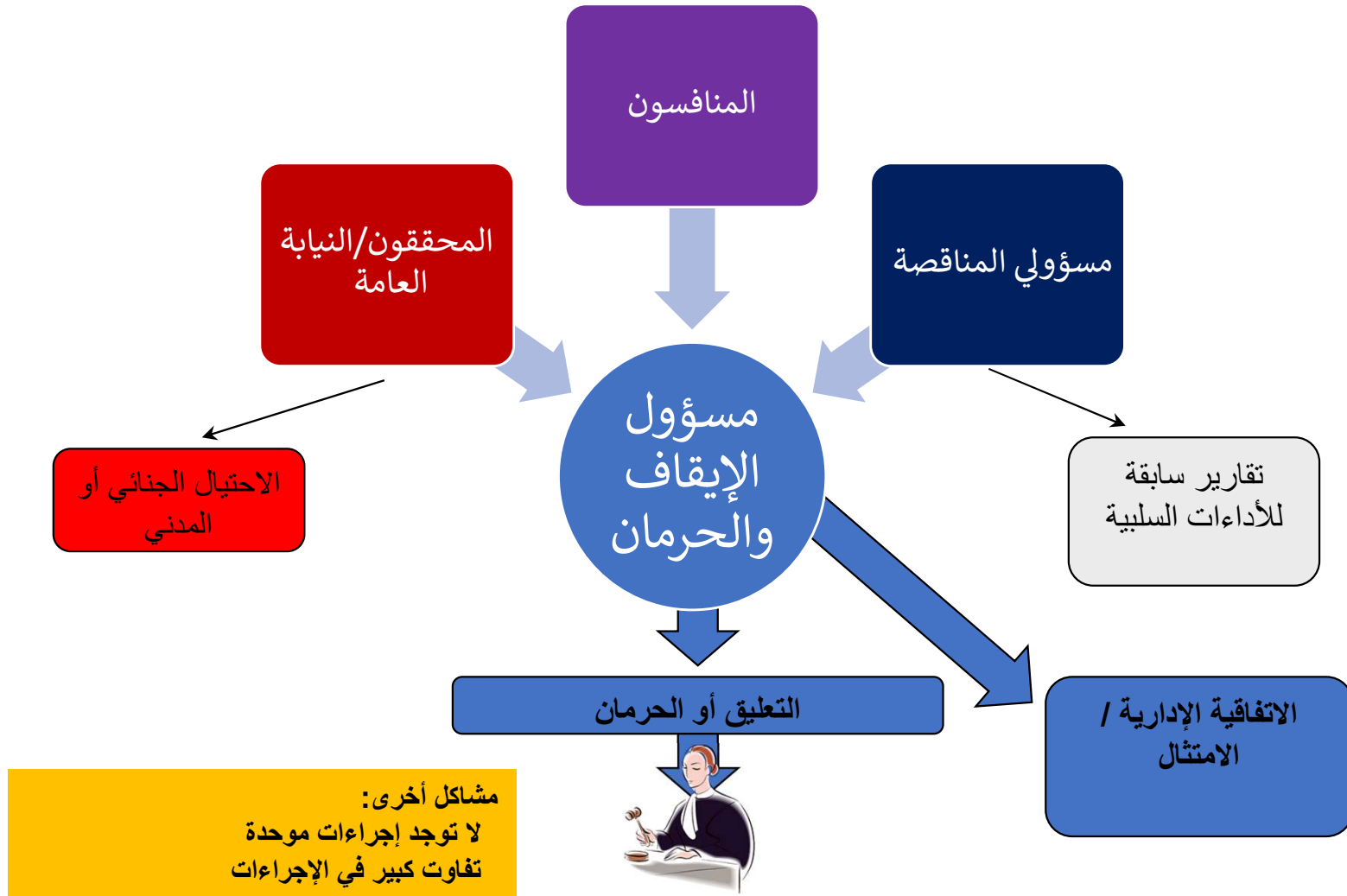
عمليات مراجعة الحسابات

- بعد اكتشاف الحقيقة
- يدوي أم إلكتروني؟
- الانحرافات؟
- العثور على خطأ أو توصية بنتائج الإدارة؟



الحرمان

الحرمان التقديري في القانون الفيدرالي الأمريكي



نظام عقوبات البنك الدولي

امثال

الموظفين المسؤولين عن الامتثال
والنزاهة
(في إدارة النزاهة المؤسسية
(INT))

- مراقبة الامتثال للنزاهة من قبل الشركات الخاضعة للعقوبات (أو قواعد السلوك للأفراد)
- يقرر ما إذا قد تم استيفاء شرط الامتثال الذي حدده SDO أو مجلس العقوبات كجزء من الحرمان.

مزايا

مجلس العقوبات

- يتألف من 4 أعضاء خارجيين و 3 من موظفي البنك
- يستعرض حالة 'دي نوفو'
- يجوز عقد جلسة استماع مع الأطراف والشهود
- يفرض عقوبات (غير ملزم بتوصية SDO)
- القرارات نهائية وغير قابلة للاستئناف
- 39% من الحالات تم حلها في هذه المرحلة

مسؤول التعليق
(SDO والحرمان)

- يقيم الأدلة المقدمة من INT
- إصدار إشعار بإجراءات العقوبات للمدعى عليه
- تعليق المدعى عليه مؤقتاً
- يوصي بعقوبة (تصبح سارية المفعول إذا لم يعترض المدعى عليه)
- 61% من الحالات تم حلها في هذه المرحلة

التحقيق

إدارة النزاهة
المؤسسية
(INT)

- التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة
- يعد ويقدم بيان الاتهامات والأدلة (SAE) إلى مكتب التعليق والحرمان





الاتحاد الأوروبي

:EU/2014/24

"قاعدة التنظيف الذاتي"

المادة 57

6- يجوز لأي مشغل اقتصادي يكون في إحدى الحالات المشار إليها في الفقرتين (1) و(4) أن يقدم دليلاً يفيد بأن التدابير التي يتخذها المشغل الاقتصادي كافية لإثبات موثوقيته على الرغم من وجود سبب وجيه للاستبعاد. وإذا اعتبرت هذه الأدلة كافية، لا يستثنى المشغل الاقتصادي المعني من إجراءات الاشتراء.

ولهذا الغرض، يجب على المشغل الاقتصادي أن يثبت أنه دفع أو تعهد بدفع تعويض فيما يتعلق بأي ضرر ناجم عن الجريمة الجنائية أو سوء السلوك، وتوضيح الوقائع والظروف بطريقة شاملة من خلال التعاون النشط مع سلطات التحقيق واتخاذ تدابير تقنية وتنظيمية وشخصية ملموسة مناسبة لمنع المزيد من الجرائم الجنائية أو سوء السلوك.

وتقيم التدابير التي يتخذها المشغلون الاقتصاديون مع مراعاة خطورة الجريمة الجنائية أو سوء السلوك وظروفهما الخاصة. وإذا اعتبرت التدابير غير كافية، يتلقى المشغل الاقتصادي بياناً بأسباب ذلك القرار.

لا يحق للمشغل الاقتصادي الذي تم استبعاده بموجب حكم نهائي من المشاركة في إجراءات الاشتراء أو إرساء الامتياز الاستفادة من الإمكانية المنصوص عليها في هذه الفقرة خلال فترة الاستبعاد الناتجة عن ذلك الحكم في الدول الأعضاء التي يكون فيها الحكم نافذاً.

الحيثية 102

غير أنه ينبغي السماح بإمكانية اعتماد المشغلون الاقتصاديون تدابير امتثال تهدف إلى معالجة عواقب أي جرائم جنائية أو سوء سلوك وإلى منع حدوث المزيد من سوء السلوك بشكل فعال. ويمكن أن تتألف هذه التدابير على وجه الخصوص من تدابير تتعلق بالموظفين وتدابير تنظيمية مثل قطع جميع الصلات مع الأشخاص أو المنظمات الضالعة في سوء السلوك، والتدابير المناسبة لإعادة تنظيم الموظفين، وتنفيذ نظم الإبلاغ والمراقبة، وإنشاء هيكل للمراجعة الداخلية للحسابات لرصد الامتثال واعتماد قواعد داخلية للمسؤولية والتعويض. وحيثما توفر هذه التدابير ضمانات كافية، ينبغي عدم استبعاد المشغل الاقتصادي المعني لهذه الأسباب وحدها. وينبغي أن تتاح للمشغلين الاقتصاديين إمكانية طلب دراسة تدابير الامتثال المتخذة بغية إمكانية قبولها في إجراءات الاشتراء. غير أنه ينبغي أن يترك للدول الأعضاء أن تحدد بدقة الشروط الإجرائية والموضوعية المنطبقة في مثل هذه الحالات. وينبغي أن تكون لها، على وجه الخصوص، حرية تقرير ما إذا كانت ستسمح لفرادى السلطات المتعاقدة بإجراء التقييمات ذات الصلة أو أن تعهد إلى سلطات أخرى على المستوى المركزي أو اللامركزي بتلك المهمة.

البرازيل



- الحفاظ على قائمة الحرمان عقوبة الأداء الضعيف أو السلوك الفاسد
- في ظل ظروف معينة، يجوز للمحكمة أن تأمر بالحرمان
- استثناء من العقوبة الإلزامية: اتفاقيات التساهل (على غرار الاتفاقيات الإدارية)
- المصدر: كريستيانا فورتيني وماريانا أفيلار وكريستوفر يوكينز ، نظرة مقارنة لحرمان وتعليق المقاولين في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية 61Admin. & Constit. L. Rev. 66 ، (البرازيل 2016)، متاح في <https://ssrn.com/abstract=3080396> أو <http://dx.doi.org/30803.nrss/10.2139>.96

ترينيداد وتوباغو - حكم استبعاد العينة

(3) يجوز للمكتب إضافة مورد أو مقاول إلى قائمة عدم الأهلية إذا كان المورد أو المقاول -

- (أ) يخفق باستمرار عن تقديم أداء أو تنفيذ مرضي؛
- (ب) تبين قيامه بممارسات احتيالية أو فساد؛ أو
- (ج) أدين بجريمة بموجب هذا القانون.



أربعة نماذج: الحرمان

62

المسؤولية (الموئل) فقط

- على أساس كل حالة على حدة
- يتم عن طريق الموظف المسؤول عن المناقصة في الولايات المتحدة
- مسموح به الآن في الاتحاد الأوروبي

الحرمان التقديري - النظام
الفيدرالي الأمريكي
على أساس "المسؤولية الحالية":
التركيز على الوضع الراهن

- التركيز على الوضع الراهن
- الحرمان التقديري هو قرار عبر الجهات المختلفة في الحكومة

الحرمان القضائي بسبب
"الأفعال السيئة"
على سبيل المثال ، البنك
الدولي

- على سبيل المثال ، البنك الدولي

الحرمان بأمر من
المحكمة، بعد
إجراءات قضائية

مخاطر الأداء

مخاطر السمعة

أسئلة مفتوحة حول الإفصاح الإلزامي



قضية هامة: الحرمان المتبادل

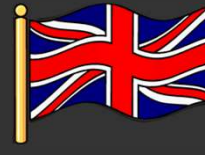
خيارات:

- الحرمان المتبادل التلقائي
- حالات الحرمان المدرجة التي يتعين النظر فيها في الأنظمة الأخرى
- المعلومات السلبية المتعلقة بالمقاولين التي يتعين النظر فيها
- عدم القيام بشيء

امتثال الشركات (الحوكمة)

ما هو نظام الامتثال؟

1. المعايير والإجراءات
2. قيادة واعية
3. استبعاد الموظفين الذي يشكلون خطرًا
4. التدريب
5. المراقبة والتقييم والإبلاغ عبر الخط الساخن
6. الحوافز والانضباط
7. ضبط البرنامج عن المخاطر
8. تعويض الضحايا؟



1. المعايير والإجراءات	√	√	√	√
2. قيادة واعية	√	√	√	√
3. استبعاد الموظفين الذين يشكلون خطرًا	√	√	√	√
4. التدريب	√	√	√	√
5. المراقبة والتقييم والإبلاغ عبر الخط الساخن	√	√	√	√
6. الحوافز والانضباط	√	√		
7. ضبط البرنامج على المخاطر	√	√		

تعويض الضحايا؟

قواعد السلوك

الأخلاقيات

- رسالة من مسؤول هام
- الخطوط العريضة للنظام
- قواعد السلوك
- معايير السوق

قيادة واعية





استبعاد الموظفين الذين يشكلون خطرًا

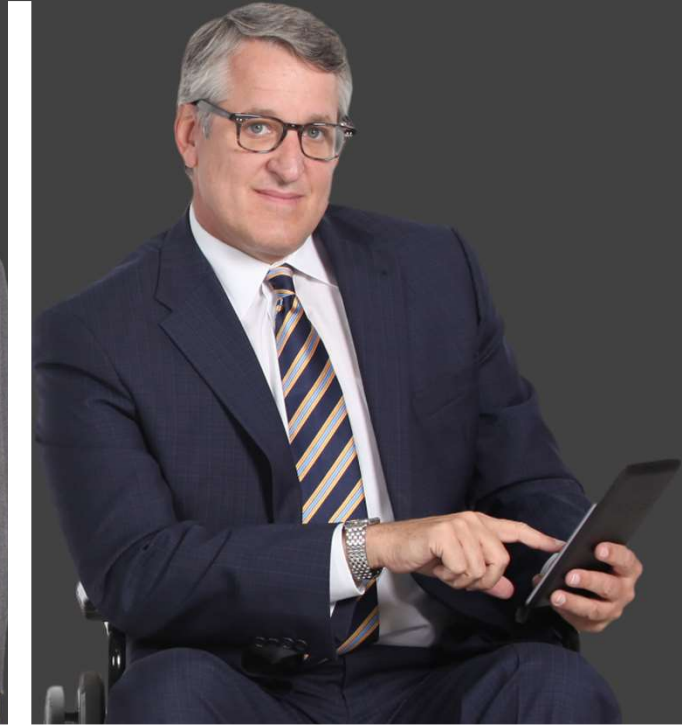


التدريب



الخط الساخن للإبلاغ

- المبلّغون عن المخالفات -
 - الحماية والتشجيع
 - عدم الانتقام
 - عدم الكشف عن الهوية
 - مكافأة



المراقبة والتدقيق





المكافآت والانضباط



ضبط البرنامج بناءً على المخاطر



عناصر برنامج الامتثال الفعال

خطوات بناء برنامج الامتثال

- تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة
- إعداد السياسات التي تستجيب للمخاطر المحددة
- تنفيذ السياسات مع برنامج امتثال محدد مصمم خصيصًا لمجالات مخاطر الشركة



تعويض الضحايا



التوجيه الأوروبي للمشتريات - EU / 2014/24 - المادة 57

6- يجوز لأي مشغل اقتصادي [مستبعد بسبب الفساد] أن يقدم دليلاً يفيد بأن التدابير التي يتخذها المشغل الاقتصادي كافية لإثبات موثوقيته على الرغم من وجود سبب وجيه للاستبعاد. . . .

ولهذا الغرض، يجب على المشغل الاقتصادي أن يثبت أنه دفع أو تعهد بدفع تعويض فيما يتعلق بأي ضرر ناجم عن الجريمة الجنائية أو سوء السلوك، وتوضيح الوقائع والظروف بطريقة شاملة من خلال التعاون النشط مع سلطات التحقيق واتخاذ تدابير تقنية وتنظيمية وشخصية ملموسة مناسبة لمنع المزيد من الجرائم الجنائية أو سوء السلوك.

مسارات مختلفة للامتثال

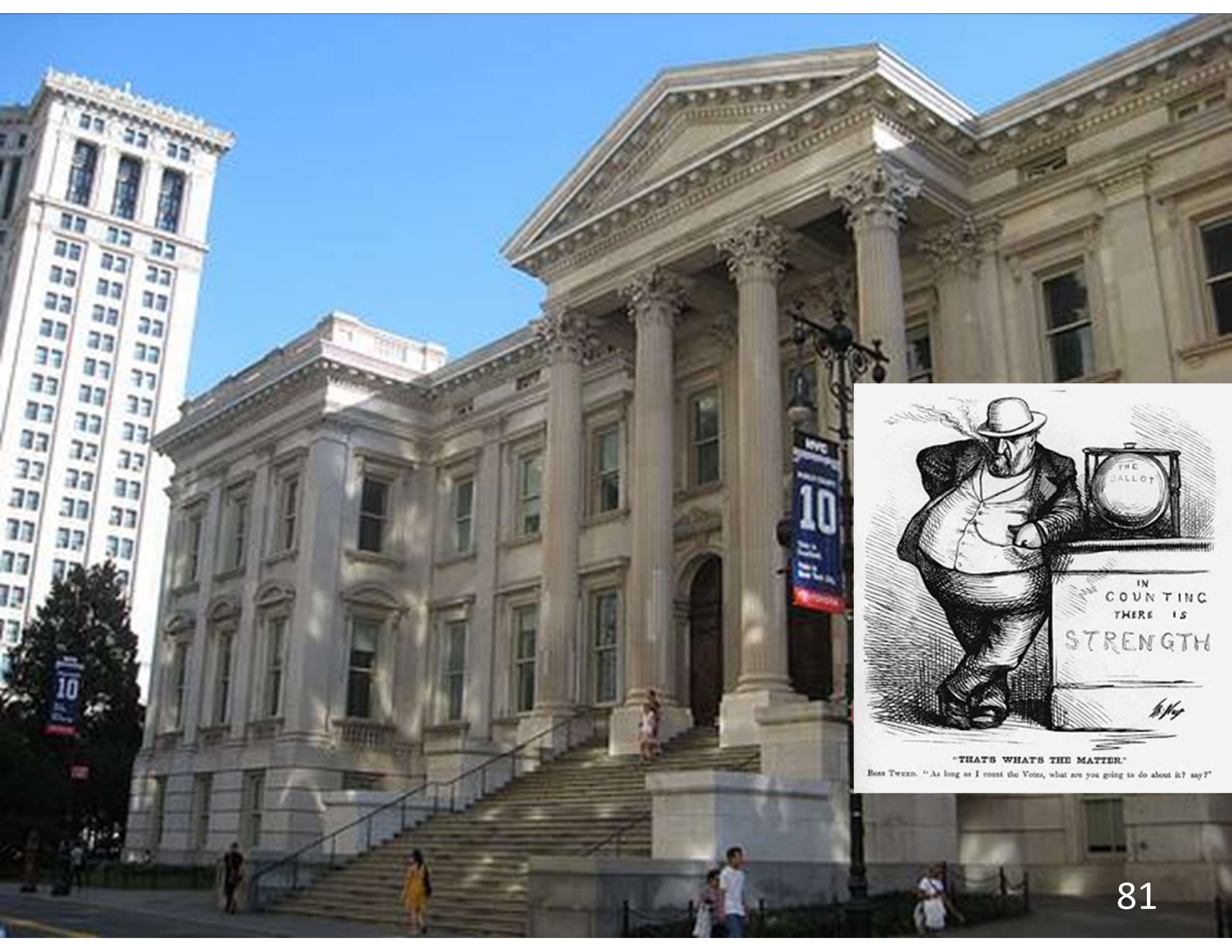


الامتثال هو دفاع
إيجابي أو يخفف من
عقوبة جنائية
(على سبيل المثال،
المبادئ التوجيهية
لإصدار الأحكام في
الولايات المتحدة؛
قانون الرشوة في
المملكة المتحدة؛
البرازيل)

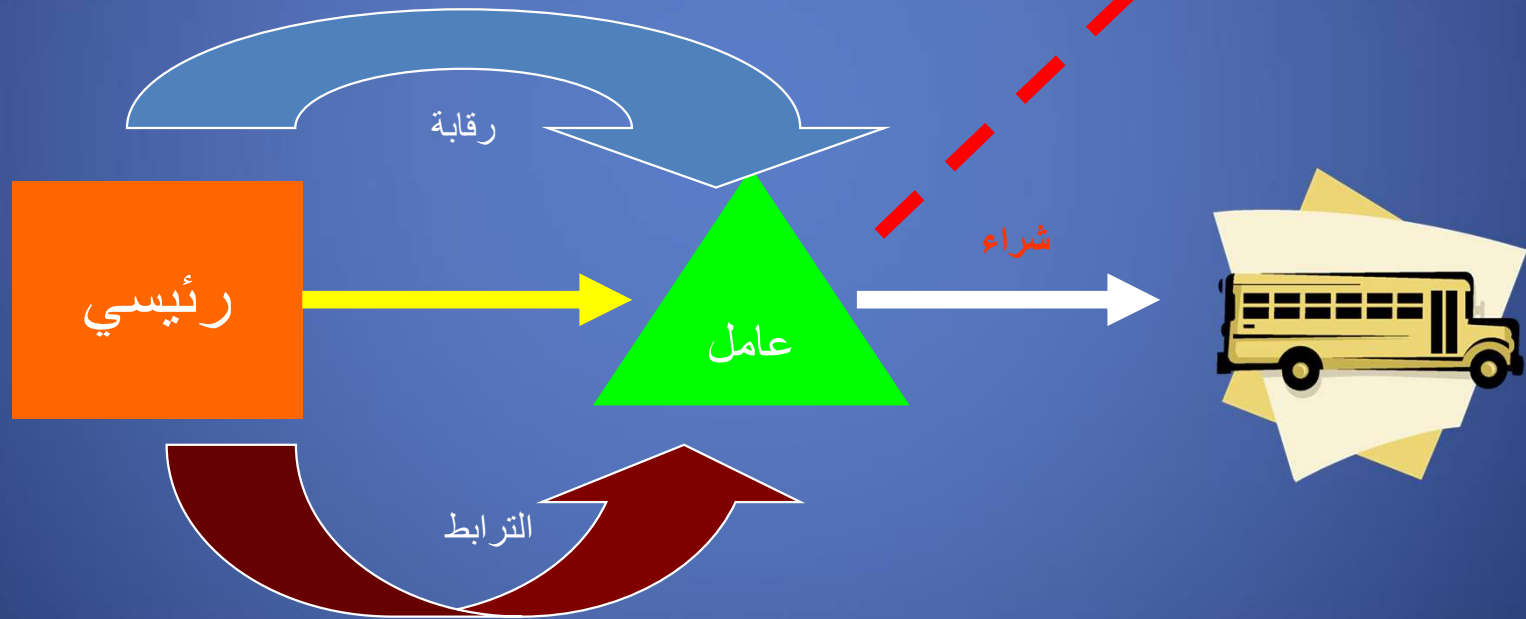
المتطلبات العامة
لإنشاء نظام الامتثال
(على سبيل المثال،
لائحة الاستحواذ
الفيدرالية الأمريكية،
قانون "سابين الثاني"
الفرنسي)

قاعدة "التنظيف
الذاتي" -
تدابير علاجية بعد
الفعل المخالف
(على سبيل المثال،
توجيهات الاشتراء
الأوروبية)

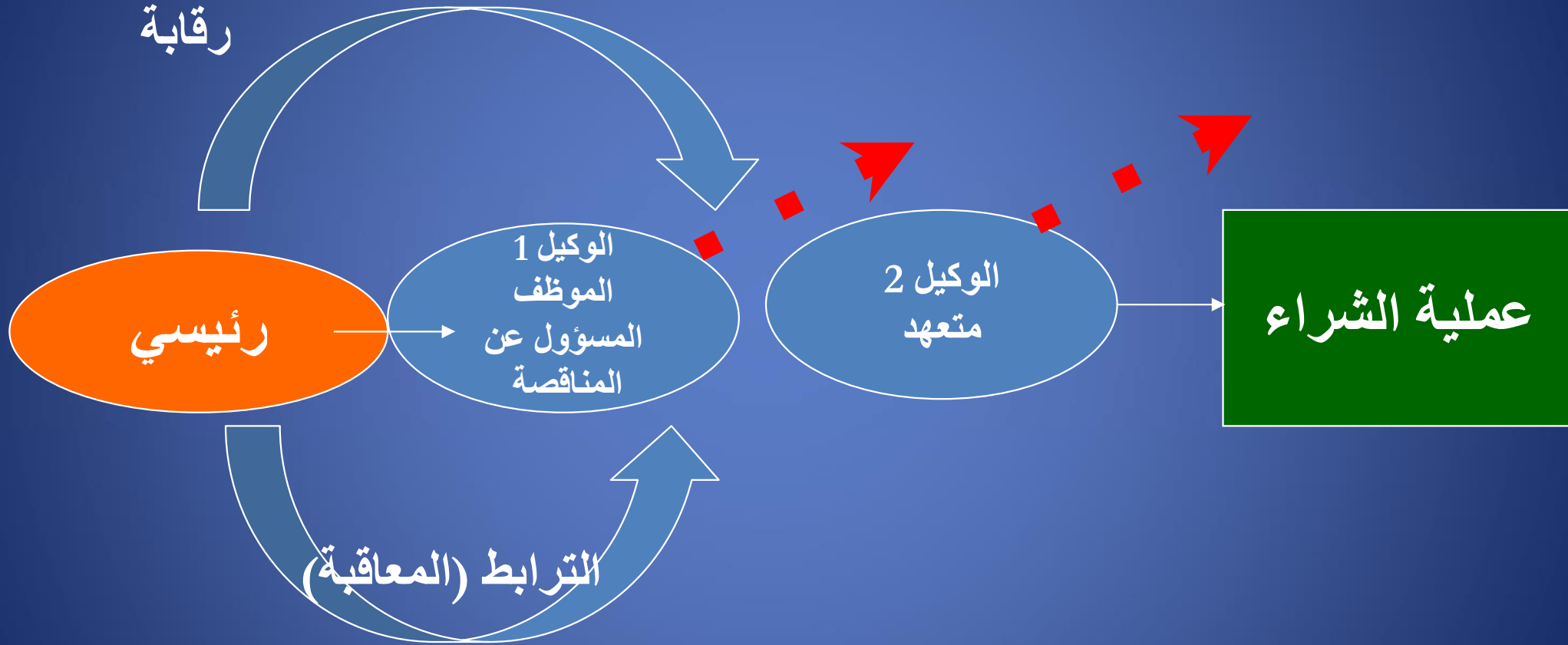
الجلسة 2 – تضارب المصالح



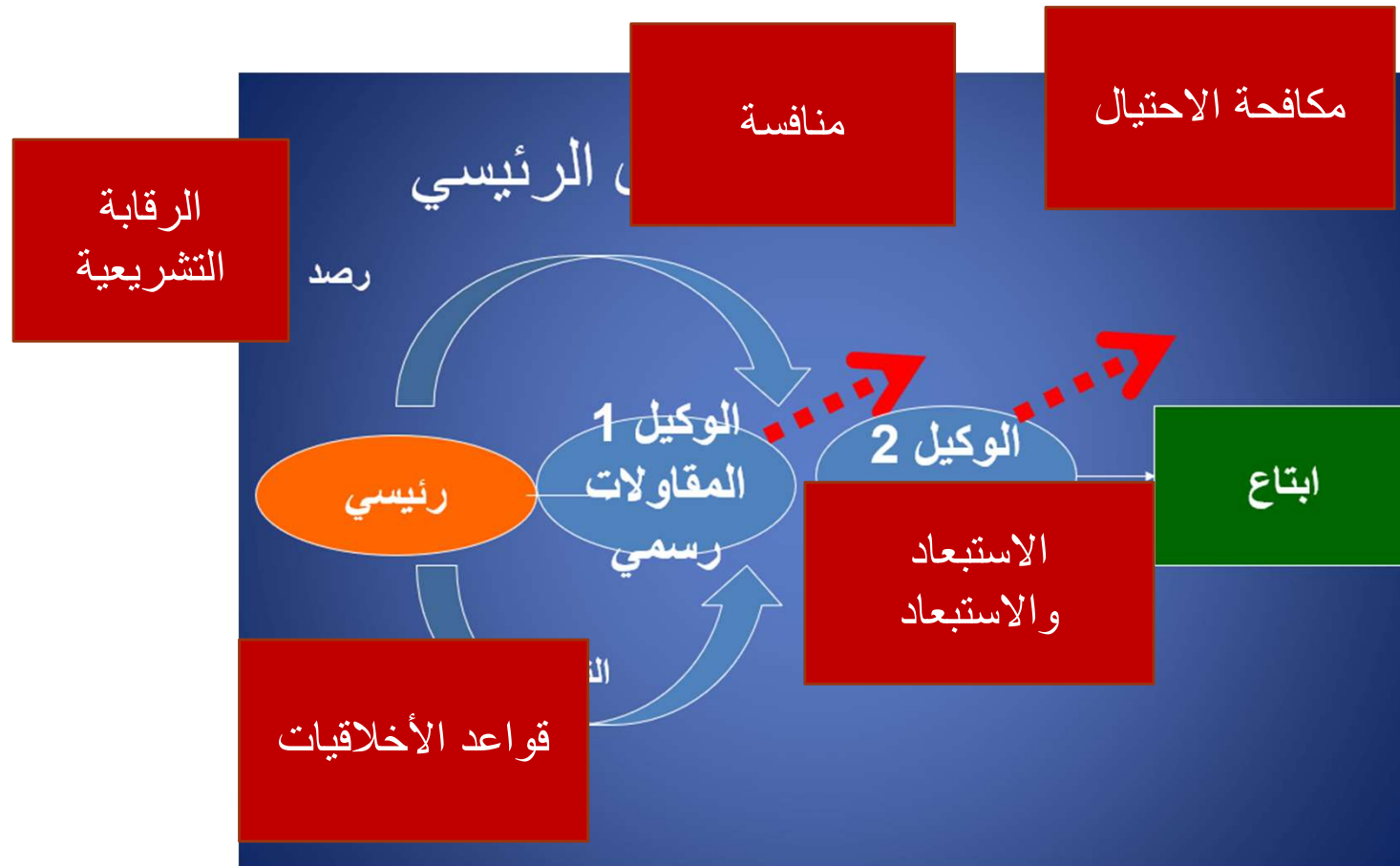
نموذج الوكيل الرئيسي



نموذج الوكيل الرئيسي



أدوات مكافحة الفساد: تقييم نموذج الوكيل الرئيسي



ما هي الأداة الغريبة لمكافحة
الفساد؟

قانون البحرين بشأن المقاولات – القانون رقم (36)، المادة 7

يحظر على موظفي الحكومة والمسؤولين فيها وغيرهم من العاملين بالجهات التي تسري عليها أحكام هذا القانون، التقدم بالذات أو بالواسطة بطلبات أو عروض للحكومة أو لتلك الجهات، كما لا يجوز شراء سلع منهم أو تكليفهم بتنفيذ أعمال.

ولا يسري ذلك على شراء كتب من تأليفهم أو تكليفهم بالقيام بأعمال فنية كالرسم والتصوير وما يماثلهما، أو شراء أعمال فنية منهم إذا كانت هذه الأعمال لا صلة لها بأعمال وظائفهم، وبشرط ألا يشاركوا بأية صورة من الصور في إجراءات قرار الشراء أو التكليف، وأن يتم ذلك في الحدود ووفقاً للقواعد والإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية.

لقانون رقم(36)، المادة 16 - إمتناع مشاركة عضو المجلس أو أي شخص يشارك في أعمال المناقصة

يلتزم عضو المجلس أو أي شخص يشارك في أعمال المناقصات بالإمتناع عن المشاركة في جميع إجراءاتها، إذا كانت له مصلحة مباشرة في العملية المطروحة.

ويقصد بالمصلحة المباشرة أن يكون العضو أو الشخص أو زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثالثة هو صاحب العطاء المطروح، أو يملك حصة فيه أو يكون عضو مجلس إدارة الجهة مقدمة العطاء أو موظفا فيها أو وكيلاً عنها أو كفيلاً لها.

يحمي القانون
البحريني رقم (36)
في المادة 17
الإجراءات
الحكومية الداخلية

تحتفظ كل من الجهة المشترية والمجلس وأية لجنة يشكلها المجلس بسجل يسمى " سجل إجراءات الشراء " تثبت فيه جميع إجراءات الشراء، على أن تبين اللائحة التنفيذية البيانات الواجب إدراجها في هذا السجل والأشخاص والأجهزة الحكومية المصرح لها بالإطلاع على هذه البيانات.

ولا يجوز للجهة المشترية إفشاء أي بيان من البيانات المدرجة في السجل الذي ينطوي إفشاؤها على مخالفة للقانون أو يشكل تعارضاً مع الصالح العام أو ضرراً بالمصالح المشروعة للأطراف أو يؤدي إلى منافسة غير عادلة، كما لا يجوز إفشاء البيانات المتعلقة بفحص وتقييم العطاءات إلا على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية.

الرشوة تستبعد العطاء – القانون رقم (36)، المادة 31

يجب تقييم العطاءات وفقاً للمعايير الواردة في وثائق المناقصة، على أن يرفض
العطاء في الحالات التالية :

- أ. عدم أهلية صاحب العطاء...
- ج. إذا قام صاحب العطاء بتقديم رشوة أو أية إغراءات لموظف في الجهة
المشتريّة أو في أية جهة حكومية أخرى.

قاعدة الولايات المتحدة ضد الرسوم الطارئة

الاسئلة

ما هي الرسوم الطارئة؟

لماذا يجب على المقاول التصديق؟

لماذا يتم استثناء للموظف أو الهيئة

"حسن النية"؟

لماذا الاستثناء لعقود البنود التجارية؟

لماذا الاستثناء للعقود الصغيرة؟

لماذا تسمح للحكومة باسترداد الرسوم

الطارئة، أو إلغاء العقد؟

• يجب على المورد التصديق

• لا يتم الاحتفاظ بأي شخص أو

وكالة مقابل رسوم طارئة

• التماس أو الحصول على عقد

• الاستثناءات:

- موظف أو هيئة "حسن النية"

- "المواد التجارية"

- العقود الصغيرة

في حالة الخرق: يجوز للحكومة

إلغاء العقد أو خصم الرسوم

الطارئة

تضارب المصالح التنظيمية

● تحظر مبادئ تضارب المصالح التنظيمية ("OCI") -
المعترف بها بموجب قانون الاستحواذ الفيدرالي الأمريكي
وقانون المشتريات الأوروبي وقانون الأونسيترال النموذجي
للمشتريات واتفاقية المشتريات الحكومية لمنظمة التجارة
العالمية - على المقاولين/الموردين الحصول على ميزة غير
عادلة، مثل تصميم الأنظمة التي سيقدمونها، أو استخدام
معلومات الهيئة الداخلية؛ كما أنها تحظر تضارب المصالح
التنظيمية التي تقوض واجب المقاول في الولاء للوكالة كعميل.
ولكن بموجب قانون الولايات المتحدة، إذا قام المقاول
والموظف المتعاقد بإعداد ضمانات، لضمان عدم حصول
المقاول على ميزة غير عادلة أو تقديم مشورة متحيزة، فيمكن
"تخفيف" OCI - وبموافقة الموظف المتعاقد، يجوز
للمقاول المضي قدماً في أعمال المتابعة

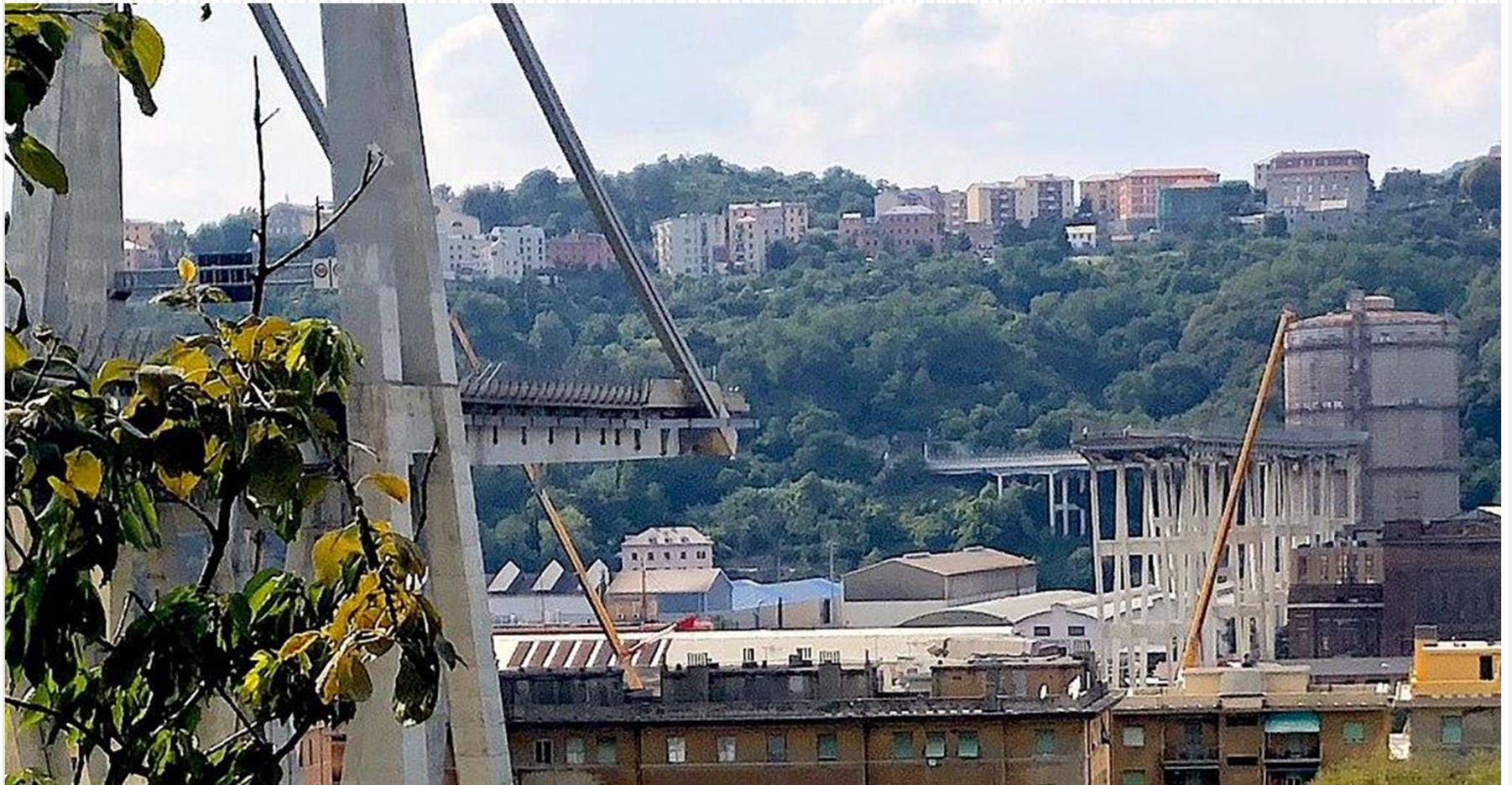


لوائح مملكة
البحرين
تسمح
بالاستعانة
بفنيين في
صياغة
المواصفات

- المادة (37) تتولى وضع المواصفات في كل جهة من الجهات الخاضعة لأحكام القانون لجنة ذات خبرة بالسلع أو الإنشاءات أو الخدمات المطلوبة ويجوز لها الاستعانة بالفنيين من الجهات الأخرى كما يجوز عند الضرورة وبموافقة المجلس الاستعانة بالمكاتب الاستشارية في المملكة أو في الخارج لإعداد المواصفات وعلى اللجنة أن تراعى اتساق المواصفات مع طبيعة الإنتاج المحلي كلما أمكن لك وأن تكون مطابقة للمواصفات القياسية البحرينية، وغيرها من المواصفات التي تعتمد عليها الجهات الفنية المختصة، وللمجلس التحقق من كفاية المواصفات الفنية وسلامتها مستعينا في ذلك بالفنيين والخبراء الاستشاريين في المملكة أو خارجها.



مكافحة الاحتيال



مكافحة الاحتيال

- المسائل الرئيسية المتعلقة بمكافحة الاحتيال في المناقصات
- المبلغين عن المخالفات للحصول على المعلومات الداخلية
- مكافأة أم حماية؟
- هل يجب أن تثبت الحكومة معرفة النشاط الاحتيالي؟
- عقوبات مشددة؟
- تعويض عن المسؤولية العقدية - أو العقوبات المدنية أو الجنائية؟



المبلغين عن المخالفات
يتعافى 10-30%
بالإضافة إلى رسوم المحامي

قانون الادعاءات الكاذبة: مدني (وجنائي)

- أساس المسؤولية
1. تقديم "المطالبة بالدفع" إلى الحكومة الفيدرالية ؛
 2. الادعاء "كاذب" أو "احتيالي"؛ و
 3. تصرف المدعي عليه "بعلم".

الأضرار:
1. ثلاثة أضعاف مبلغ الأضرار التي تكبدتها الولايات المتحدة PLUS
2. مصادرة مدنية تتراوح بين 10,781.40 دولارا و 21,562.80 دولارا لكل مطالبة كاذبة؛ يمكن تقليل الأضرار في بعض الحالات من ثلاثة أضعاف إلى الضعف

لا يعني نية
محددة...

1. المعرفة الفعلية؛
2. التصرف في جهل متعمد بحقيقة أو زيف المعلومات ؛ أو
3. التصرف في تجاهل للحقيقة أو الزيف.

البيانات المفتوحة

موجودة

يمكن قراءتها
آلياً

وسائل أخرى لإشراك المجتمع المدني

الطعن على
الترسيات؟

تقارير المواطنين
(ترينيداد /
توباغو)؟

مشاركة المجتمع
المحلي في تحديد
المتطلبات (منغوليا)؟

المشاركة في عملية
تشكيل العقد
(نيجيريا)؟

فتح السجلات؟

مشاركة المعارضة
في عملية التدقيق
(المملكة المتحدة)؟

التدريب على مكافحة الفساد في مجال المشتريات IACA وزارة الداخلية في مملكة البحرين

البروفيسور كريستوفر يوكينز
اليوم 3 - 7 ديسمبر 2023

3 - 7 ديسمبر 2023، المنامة

جدول الأعمال – اليوم

الخميس – 7 ديسمبر 2023

- الجلسة 1: نشاط جماعي - دراسة حالة متعلقة بالمتابعة
- الجلسة 2: العروض التقديمية - دراسة حالة (أعلاه)
- الجلسة 3: الشهادات

الجلسة 1 - نشاط جماعي: دراسة حالة والتدريب على الحد من مخاطر الفساد في المشتريات

تم نشر التمرين:

<https://publicprocurementinternational.com/bahrain-anti-corruption-in-procurement-training/>

الجلسة 2 - العروض التقديمية والحلول المحتملة

تم نشر

التمرين: <https://publicprocurementinternational.com/bahrain-anti-corruption-in-procurement-training/>

الجلسة 3 – الشهادات